

الوثائق النموذجية للصفقات العمومية : دفاتر الشروط الخاصة و أنظمة الاستشارة

الجزء الأول

2016

ديباجة

خلال العقدین الأخيرین أصبح التدبیر الجید للصفقات العمومية عاملا أساسيا في تقييم مدى تطور الدول في مجال الحكامة الجيدة، حيث يساهم الإطار التشريعي والتنظيمي الأمثل لمساطر إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية في التنمية المستدامة، باعتبار الصفقات العمومية رافعة استراتيجية للاستثمار العمومي.

إسهاما منها في الحكامة الجيدة لمساطر إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، قامت الأمانة العامة للحكومة بإعداد وثائق نموذجية توّطر هذه المساطر، ويتعلق الأمر بدفاتر الشروط الخاصة حسب طبيعة الخدمات و الأشغال و كذا أنظمة الاستشارة حسب طريقة الإبرام.

ونظرا لأهمية هذه الوثائق والتي تشكل عناصر مهمة في ملفات طلبات العروض، تم الحرص في إعدادها على احترام مجموعة من المبادئ الخاصة بالمشتريات العمومية كالمنافسة الحرة و الحرية في الوصول للطلبات العمومية والمساواة في التعامل مع المتنافسين وشفافية مسطرة الإسناد.

ولأجل ذلك ، تم إعداد دفاتر الشروط الخاصة حسب طبيعة الخدمات و الأشغال مع الحرص على تضمينها أهم المقتضيات الواجب التنصيص عليها على مستوى الجانب الإداري، بينما ترك الجانب التقني لصاحب المشروع لتعريف حاجياته كما وكيفا.

وبنفس الطريقة تم إعداد أنظمة الاستشارة حسب طريقة الإبرام وحسب طبيعة النفقات مع الحرص على تضمينها أهم المقتضيات طبقا للمرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.

بالنسبة لصفقات الخدمات، ارتأينا أن نفرق بين صفقات الدراسات والإشراف على الأشغال من جهة، والصفقات الخاصة بالخدمات الأخرى غير الدراسات والإشراف على الأشغال من جهة أخرى، وإعداد أنظمة استشارة خاصة بكل فئة، أخذا بعين الاعتبار الفرق الواضح بين هاتين الفئتين (خصوصا على مستوى مؤشر الإسناد) تسهيلا لمهمة صاحب المشروع في اعتماد هذه الوثائق.

و قد تم الاعتماد في إنجاز هذا العمل أساسا على:

- مقتضيات المرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية؛

- دفاتر الشروط الإدارية العامة سواء تلك المطبقة على صفقات الأشغال أو المطبقة على صفقات الدراسات والإشراف على الأشغال؛

- الوثائق الستة التي أعدتها الخزينة العامة للمملكة (ثلاث دفاتر شروط خاصة وثلاث أنظمة استشارة خاصة بصفقات الشغال والتوريدات والخدمات)؛

- المنهجية التي اعتمدها الخزينة العامة للمملكة لإعداد الوثائق النموذجية المتعلقة بالمرسوم السابق رقم 2-06-388 بتاريخ 05 فبراير 2007 .

وعليه يعتبر هذا العمل تكميليا وامتدادا للوثائق التي تم إعدادها من طرف الخزينة العامة للمملكة، على اعتبار أن أنظمة الاستشارة التي تم إعدادها حسب طريقة الإبرام وحسب طبيعة النفقات، تتعلق ب:

- نظام الاستشارة النموذجي الخاص بصفقات التوريدات عن طريق طلب عروض مفتوح، وطلب عروض محدود وطلب عروض بالانتقاء المسبق؛

- نظام الاستشارة النموذجي الخاص بصفقات الأشغال عن طريق طلب عروض مفتوح، وطلب عروض محدود و طلب عروض بالانتقاء المسبق؛

- نظام الاستشارة النموذجي الخاص بصفقات الدراسات والإشراف على الأشغال عن طريق طلب عروض مفتوح، وطلب عروض محدود و طلب عروض بالانتقاء المسبق؛

- نظام الاستشارة النموذجي الخاص بصفقات الخدمات غير الدراسات والإشراف على الأشغال عن طريق طلب عروض مفتوح، وطلب عروض محدود و طلب عروض بالانتقاء المسبق؛

- نظام الاستشارة النموذجي الخاص بصفقات أعمال الهندسة المعمارية عن طريق الاستشارة المعمارية و المباراة المعمارية ؛

بينما تم إعداد دفاتر الشروط الخاصة حسب طبيعة النفقات وتتعلق ب:

- دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الأشغال: البنايات والبنية التحتية والأشغال العمومية؛

- دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات التوريدات: التوريدات العادية و التوريدات الغير العادية والإيجار مع خيار الشراء؛

- دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الخدمات: الدراسات والإشراف على الأشغال والبستنة والحراسة والصيانة والنقل والتكوين؛

ويهدف هذا العمل من خلال إعداد وثائق نموذجية إلى:

- مساعدة المدبرين بوضع رهن إشارتهم وثائق نموذجية، تشكل بالنسبة لهم مرجعا لإعداد دفاتر شروط خاصة وأنظمة استشارة وتمكنهم من الاهتمام أكثر بالجوانب الأخرى المرتبطة بالاختناء العمومي؛

- تمكين المدبرين من إعداد عروضهم في أحسن الظروف وضمان المنافسة الحرة و المساواة في الوصول للطلبات العمومية وشفافية مسطرة الإسناد.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إيلاء أهمية خاصة لعملية تجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية، خصوصا الجانب المرتبط بالإيداع الإلكتروني لأطرفة المتنافسين طبقا لمقتضيات قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-20 بتاريخ 4 شتنبر 2014 الخاص بتجريد مساطر إبرام الصفقات العمومية من الصفة المادية، حيث تم إدماج مواد خاصة بأحكام إيداع وسحب العروض إلكترونيا على مستوى جميع أنظمة الاستشارة، لإعطاء معلومات وافية وذلك تشجيعا للمتنافسين المفترضين (عندما يكون منصوصا عليه في نظام الاستشارة) لاختيار هذه الصيغة لإيداع عروضهم، نظرا لمزاياها من حيث الكلفة والوقت وشفافية المساطر. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثائق النموذجية، المقترحة في إطار هذا العمل، هي مساعدة للمدبرين المدعوين لتكييفها حسب حاجاتهم، في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الفهرس

- 6.....دفاتر الشروط الخاصة النموذجية حسب نوع الخدمات و الأشغال
- 7.....دفاتر الشروط الخاصة النموذجية الخاصة بصفقات التوريدات
- 8.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات التوريدات العادية
- 39.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات التوريدات غير العادية
- 70.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الإيجار مع خيار الشراء
- 101.....دفاتر الشروط الخاصة النموذجية الخاصة بصفقات الأشغال
- 102.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات البنايات
- 138.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات البنية التحتية
- 174.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الأشغال العمومية
- 210.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الدراسات والإشراف على الأشغال
- 238.....دفاتر الشروط الخاصة النموذجية الخاصة بصفقات الخدمات
غير الدراسات والإشراف على الأشغال
- 239.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات البستنة
- 266.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الحراسة
- 294.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات الصيانة
- 320.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات النقل
- 346.....دفتر الشروط الخاصة النموذجي الخاص بصفقات التكوين